البلد
صدى
الخميس 2017-02-09 العدد 4276

ابراهيم: سنقف في وجه الشر مهما غلت التضحيات

نبه المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم إلى "أن بلدنا يعاني الأمرّين على امتداد حدوده، وفي داخله، جراء الإرهاب المنظم الذي تمارسه جماعات تتمدد على مساحة العالم العربي وتجاوزته إلى أوروبا والولايات المتحدة الاميركية، إضافة إلى أن نتائج هذا الإرهاب في الاقليم كانت كارثية على بلدنا الذي تحل في ربوعه مجموعات تخطى تعدادها المليونين بين وافد ولاجئ، والمؤسف ان من بينهم من يريد بلبنان شرا سنقف بوجهه أيا تكن التضحيات".

ابراهيم محاضرا في جامعة القديس يوسف الوطنية للاعلام

صدى البلد

لبى ابراهيم دعوة رئيس جامعة القديس يوسف الأب البروفسور سليم دكاش، الى لقاء عقد قبل ظهر امس في مبنى "حرم الإبتكار والرياضة" في منطقة المتحف شهد حوارا حول كل القضايا التي تعني الأمن العام في الأمن والسياسة والإقتصاد وحقوق الإنسان ومواجهة الإرهاب.

وبعد كلمة لدكاش، أعرب اللواء ابراهيم عن سعادته بزيارة "هذا الصرح الأكاديمي الكبير، الذي خرَّج الكثير من رجالات لبنان منذ ان تأسس في العام 1875. وهو ساهم ولا يزال في اعلاء شأن الثقافة والتربية والحداثة في مواجهة الدعوات الظلامية والتكفيرية التي تجتاح عالمنا".

وأضاف: "ارتأيت في هذا اللقاء المميز ان أتحدث من القلب الى القلب، نتحاور في لغة العقل والضمير، لغة الانسان، الذي يبقى الأساس في بناء الدول وتقدمها. هذا الجانب من الحق الانساني الذي افردنا له مساحة مهمة في خططنا التطويرية وبرامجها، اضافة الى مهماتنا الادارية والامنية والخدماتية".

وشدد على أن "الانسان اضحى في الامن العام قيمة مضافة لا بل مميزة، تدخل في صلب عمل عسكرييه اليومي، مُحَصّنا بإنجازات تجسدت: اولا: عمليا وميدانيا بتدشين بناء جديد لـ نظارة التوقيف الاحتياطي، وإنشاء دائرة حقوق الانسان، ثانيا: اصدار "مدونة قواعد السلوك العسكري" بالتنسيق مع مكتب الامم المتحدة في لبنان.

ولفت إلى أن "موضوع حقوق الإنسان أضحى أولوية الدول بعد انتهاء الحرب الباردة، وصار أولوية قصوى مع ظهور ما تزعمه المجموعات والتنظيمات الإرهابية عن "دولة الخلافة" التي تبيد الحضارات وسلالاتها من بني البشر، من دون أن تستثني أية جماعة".

وأشار إلى "اننا في لبنان نعي ونعيش معنى حقوق الإنسان لكون بلدنا انشئ باسم الحرية، كان موئلاً لطالبيها والهاربين من الظلم والعبودية، وتكوينه الثقافي والديموغرافي يقوم على تنوع مكوناته السياسية والاجتماعية والدينية. ولذلك فانني أشدد على انه ليس مبالغة القول ان الثقافة السياسية والظروف الإجتماعية والاقتصادية السائدة، في كثير من الدول تُعتبر عوامل رئيسة في تدهور أوضاع حقوق الإنسان وتعثر التحول الديموقراطي. أما المعيار الأساس في تقويم نظام الحكم والثقافة السائدة من منظور حقوق الانسان فهو معيار الحرية. وبهذا المعنى فإننا في لبنان ـ شعبا ومؤسسات ـ اخترنا منذ كنا، الحرية كأصل تتفرع عنه بقية الحقوق".

ونبه إلى أن "بلدنا يعاني الأمرين على امتداد حدوده، وفي داخله، جراء الإرهاب المنظم الذي تمارسه جماعات تتمدد على مساحة العالم العربي وتجاوزته إلى أوروبا والولايات المتحدة الاميركية،، إضافة إلى أن نتائج هذا الإرهاب في الأقليم كانت كارثية على بلدنا الذي تحل في ربوعه مجموعات تخطى تعدادها المليونين بين وافد ولاجئ، والمؤسف ان من بينهم من يريد بلبنان شرا سنقف بوجهه أيا تكن التضحيات".

وأضاف اللواء ابراهيم: اننا نشجع كل شخص مسؤول او يعمل في القطاع الخاص، أن يسعى الى تمتين عمليات التواصل بين القطاع الرسمي والمجتمع المدني، وتقديم المشورة والمشاريع البناءة لتحديث المؤسسات الرسمية، ووضع الاطر الكفيلة بمنع الفساد واقفال مساربه المتعددة، ودعم المؤسسات ببرامج بناءة ومفيدة، ولا يسعى الى تقويضها في مشاريع لا تشبه مجتمعنا، ولا تحترم تاريخنا وقيمنا المنصهرة في تعددية حضارية - ثقافية - دينية، دفع اللبنانيون اثمانا كبيرة للمحافظة عليها.

وتوجه الى الحاضرين وقال: اسمحوا لي أن أقول أنه على الرغم من الاعباء التي تستنفدنا، لم نغامر يوما بالقول بالتضحية بحقوق الإنسان على مذبح الأمن، وسنستمر بمهماتنا ببراعة الجرّاح ومهارة المشرعين، انطلاقا من اقتناعنا وسعينا إلى قيام الدولة الآمنة وليس دولة الأمن التي تصادر الحريات والحقوق. فالقوانين التي تحكم عملنا انما هي من صميم المواثيق والاتفاقيات الدولية التي وقعها لبنان، ومنها السجون والسجناء. وعليه أود التأكيد اننا متمسكون بحقوق الإنسان وبالتعاون مع المجتمع الدولي، وسائر المنظمات الحقوقية المسؤولة بما فيه خير الانسان، متهما كان أم بريئا، لكن دائما وفقا للقوانين والاصول التي تنص عليها التشريعات اللبنانية".

Select info S.A.L. "Only Your Selected Information"